الدكتور مصطفى العبد الله
جامعة دمشق ـ كلية الاقتصاد

هجرة القوى العاملة العربية الى الدول العربية الغنية بالنفط وأثرها على اقتصادات الدول المستقبلة والدول المرسلة للعمالة والأفراد

بحث مقدم الى (مؤتمر السكان الاقليمي العربي)
القاهرة من (8 ـ12) كانون الأول 1996

يتم تنظيم المؤتمر بالتعاون مابين:

1ـ جمعية الديمغرافيين العرب.

2ـ المركز الديمغرافي بالقاهرة.

3ـ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

4ـ الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان.

5ـ جامعة الدول العربية.

6ـ صندوق الأمم المتحدة للسكان.

أ. د. مصطفى العبد الله
جامعة دمشق ـ كلية الاقتصاد

هجرة القوى العاملة العربية الى الدول العربية الغنية بالنفط وأثرها على اقتصاديات الدول المستقبلية والدول المرسلة للعمالة والأفراد

أولا ـ المقدمة.

ثانيا ـ حجم القوى العاملة العربية وخصائصها.

ثالثا ـ سوق العمل العربية.

رابعا ـ هجرة القوى العاملة العربية باتجاه الدول العربية الغنية بالنفط:

ـ ظاهرة هجرة القوى العاملة العربية.

ـ حجم حركة القوى العاملة العربية وخصائصها.

خامسا ـ آثار هجرة القوى العاملة العربية الى الدول العربية الغنية بالنفط:

1ـ آثار هجرة القوى العاملة العربية على الدول المستقبلة.

2ـ آثار هجرة القوى العربية العاملة على الدول المرسلة.

3ـ آثار هجرة القوى العاملة العربية على الأفراد.

سادسا ـ الهجرة العائدة من الدول العربية الغنية بالنفط الى الدول المرسلة للعمالة.

سابعا ـ خاتمة.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
جامعة دمشق ـ كلية الاقتصاد

هجرة القوى العاملة العربية الى الدول العربية الغنية بالنفط وأثرها على اقتصاديات الدول المستقبلية والدول المرسلة للعمالة والأفراد

يعد النفط مصدرا للطاقة والتكنولوجيا والمال في الوطن العربي وعاملا من عوامل الجيوبوليتيك في المنطقة وميدانا لنشاط وتشغيل القوى العاملة العربية وأداة تؤمن للأقطار العربية استمرارالبناء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة ورغم ذلك كله فان ثمة تكلفة سياسية واقتصادية واجتماعية للعائدات النفطية العربية تتحملها الجماهير العربية وتتمثل في الآثار السلبية الناجمة عن التدفق المفاجىء وبأحجام كبيرة لهذه العائدات ثم التراجع الكبير الذي أصابها في النصف الأول من الثمانينات وقد أسهمت عملية انتقال القوى العاملة العربية في بعض الأحيان في توثيق العلاقات بين الأقطار العربية المرسلة والمستقبلة للعمال المهاجرين.

يتضمن هذا البحث عرضا تحليليا لظاهرة ربما كانت من أهم الظواهر التي رافقت الحقبة النفطية العربية. وهي ظاهرة تدفق اعداد كبيرة من العمال والكفاءات وذويهم من البلدان العربية (الدول المرسلة) الى البلدان العربية الغنية بالنفط (الدول المستقبلة) للنهوض بأعباء ونشاطات اقتصادية اجتماعية، كان من أهم نتائجها استخدام عائدات النفط في مشروعات التحديث والتطوير في البلدان المستقبلة وبخاصة في النصف الثاني من السبعينات بحيث لم يكن من الممكن الاعتماد كلية على العمالة الوطنية في هذه الدول.

وإذا كان الكم المطلق لهذه الهجرة في لحظة زمنية معينة لايبدو ضخما بالقياس على عدد سكان الوطن العربي، فان حجم الظاهرة يتسع رويدا وبخاصة إذا علمنا صغر القاعدة السكانية في البلدان العربية المستقبلة ونوعية المهاجرين. وتتضح اهمية هذه الظاهرة من خلال آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة والأفراد.

والغرض الرئيسي من هذا البحث هو عرض وتحليل ظاهرة هامة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية في الوطن العربي وتحديد أهم نتائجها. ولا يحفز

باحثا على الاستمرار في متابعة موضوع ما الا التشجيع والنقاش الجاد والنقد البناء.

الدكتور مصطفى محمد العبد الله
جامعة دمشق ـ كلية الاقتصاد

هجرة القوى العاملة العربية الى الدول العربية الغنية بالنفط وأثرها على اقتصاديات الدول المستقبلية والدول المرسلة للعمالة والأفراد

أولا ـ المقدمة:

الهجرة للعمل في البلدان العربية الغنية بالنفط كانت احدى مكونات العوامل الرئيسية التي أدت الى حدوث تغير اقتصادي ـ اجتماعي ـ سياسي عميق في مختلف أرجاء الوطن العربي في السبعينات والثمانينات من هذا القرن.

ولاتزال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول العربية متأثرة بنتائج الحقبة النفطية التي مر ويمر بها الوطن العربي، ولكن بدرجات متفاوتة. يبدو أن امتلاك الوطن العربي لاحتياطي كبير من النفط (60% من الاحتياطي العالمي) وانتاج وتصدير كميات كبيرة منه (18 ـ 20 مليون برميل يوميا) وموقعه الجغرافي المتميز جعل منه منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية وجيوسياسية بالغة على صعيد الصراع و/أو الحوار العالمي بمختلف أبعاده.

يقدر مجموع سكان الوطن العربي بحوالي (250) مليون نسمة في منتصف عام 1994 وهذا يشكل نسبة 4.5% من اجمالي سكان الوطن العربي المركز الرابع بين المجموعات السكانية العالمية بعد الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وتشير تقديرات الأمم المتحدة الى أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي في عام 2000 الى حوالي 290 مليون نسمة وربما يصل في عام 2025 الى حوالي 490 مليون نسمة.

يحدد عادة سن الخامسة عشرة كبداية لسن العمل. وسن الستين نهاية له، وهذا يمكننا من تصنيف السكان في الوطن العربي الى ثلاث فئات عريضة تفيدنا في التعرف الى حجم قوة العمل بالقياس الى الحجم الكلي للسكان. ومن

أهم خصائص سكان الوطن العربي ارتفاع نسبة الأطفال (أقل من 15 سنة) الى اجمالي عدد السكان مما يترتب عليه انخفاض نسبة قوة العمل الى اجمالي عدد السكان في الوطن العربي. اذ تقل هذه النسبة عن (50%) بينما نجدها تشكل أكثر من (60%) في الدول المتقدمة. وهذا يعني أن التركيب العمري للسكان في الدول العربية يشير الى ارتفاع نسبة الاعالة وهذا ناجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة العام الذي تتميز به معظم الدول العربية الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسبة الأطفال واتساع قاعدة الهرم السكاني.

هذا بالنسبة للقوى العاملة وتضم كل الأشخاص من الذكور والاناث الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات، سواء كانوا يعملون بالفعل أم يبحثون عن عمل. أما إذا حللنا الاحصاءات الخاصة بالقوى العاملة المنتجة أي السكان ذوي النشاط الاقتصادي فان نسبتهم الى اجمالي عدد السكان تنخفض انخفاضا كبيرا في الوطن العربي لتصل الى حوالي (21 - 37%) فقط. والسبب الرئيسي في ذلك هو ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية. مع العلم أن النسبة المتوسطة على مستوى الوطن العربي لاتزيد عن 27% من اجمالي القوى العاملة.

هذا بالنسبة الى حجم القوى العاملة في الوطن العربي، اما إذا أدخلنا عامل "الكيف" نوعية القوى العاملة فاننا نلاحظ انخفاض نوعيتها في معظم الدول العربية بسبب انتشار الأمية وضعف التأهيل والتدريب، وانخفاض مستوى الخدمات الصحية وغير ذلك .

ثانياً- حجم القوى العاملة العربية وخصائصها:

يقدر حجم القوى العاملة العربية على مستوى الوطن العربي بنحو 53 مليون عامل في عام 1985 وهذا يشكل 27.5 % من إجمالي عدد السكان. وتقدر نسبة الزيادة السنوية في حجم القوى العاملة العربية بنحو 3%. وتشير بعض الإحصائيات إلى حجم القوى العاملة العربية قد وصل إلى نحو 67.5 مليون عامل في عام 1993. ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي 85 مليون

عامل في عام 2000. وهذا يعني أن 2.3 مليون عامل سنوياً خلال الفترة 1993 - 2000 سوف يدخلون سوق العمل في الوطن العربي لأول مرة [1].

ثالثاً- سوق العمل العربية:

تعتمد سوق العمل [2] في الوطن العربي (حجماً وتوزعاً وخصائصاً) على التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في الدول العربية. وإن أية سياسة استخدام للموارد البشرية تفرض ضرورة التكامل مع سياسات التنمية الشاملة عموماً، ومع سياسات السكان والتعليم والصحة وتوزيع الدخل وتوفير الضمان الاجتماعي وترشيد استقرار اليد العاملة العربية وبخاصة المؤهلة منها. لأن حركة القوى العاملة العربية متعلقة أساسا بشروط سوق العمل كالتعويض والدخل ومعدلات المردود للاستثمار البشري، الحوافز المختلفة، تشريعات العمل وغير ذلك. سواء أكانت هذه الشروط ضمن الدولة الواحدة أو ضمن الدول العربية وحتى خارج الوطن العربي، وقد تكون هذه الحركة في بعض الأحيان استجابة لاختناقات أو حاجات معينة في سوق العمل العربية، غير أنها قد لا تكون متناسبة في أحيان عديدة مع مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري واستخدامه بالشكل الأمثل. [3]

وتستند سوق العمل العربية على اقتصاد يتصف بضيق القاعدة الإنتاجية وضآلة الإنتاج وبخاصة في قطاع الصناعة كما يتصف بوحدانية المنتجات والاعتماد المفرط على تصدير سلعة واحدة أو زمرة محددة من السلع وبخاصة المواد الخام ومصادر الطاقة كما تتصف بانخفاض الإنتاجية، والتحول السريع إلى نمط الاستهلاك المستورد، وضعف التجارة البينية بين

---

[1] - سير روي كالن، عالم يفيض بسكانه – عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها، ترجمة ليلى الجيالي، سلسلة عالم المعرفة العدد (213) المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب – الكويت 1996.

[2] - نسبة الاعالة وهي عدد السكان أقل من 15 سنة +عدد السكان أكثر من 65 الى عدد السكان من 15 – 65 سنة.

[3] - معدل الخصوبة العام هو عدد المواليد الأحياء في سنة معينة لكل ألف من النساء في سن الحمل (15 – 45 سنة) في منتصف هذه السنة.

أقطار الوطن العربي، والتفاوت الواسع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .[4]

يتميز سوق العمل العربي بعدد من الخصائص تجعل من تنمية وتشغيل الموارد البشرية مشكلة ليس من السهل إيجاد حل لها على صعيد كل دولة من الدول العربية أو على صعيد الوطن العربي. ولكن هذه المشكلة تتفاوت في النوع والعمق والأهمية والآثار من بلد عربي إلى بلد آخر. كما تطرح مشكلات هامة حول مستقبل سوق العمل العربي، كالاستخدام وهياكله والبطالة والأجور وانتقال العمالة بين مختلف أرجاء الوطن العربي أو خارج الوطن العربي. الأمر الذي يجعل هذا المورد البشري الهام مصدر استخدام ناقص وعقبة في وجه عملية التنمية الشاملة.[5]

كما تكتنف سوق العمل العربية أوجه قصور مختلفة تحرمها من سمة التكامل فيما بينها أهمها :

- عدم تنظيم حركة انتقال القوى العاملة العربية، وهذا يعود لعدم وجود تنظيمات ومؤسسات عربية فعالة لتنظيم هذه الحركة.
- نقص العمالة الماهرة على مستوى الوطن العربي ككل.
- أصبح الطلب على نوعية من العمالة الماهرة في الدول العربية الغنية بالنفط كبيراً جداً، وهذا يعود إلى استخدام تقانات متقدمة واستخدام الحاسوب واستثمار ثورة المعلومات.
- إن المورد البشري على ندرته النسبية في البلدان المستقبلة لم يستغل الاستغلال الأمثل وبخاصة بالنسبة للمواطنين. مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل في قطاعات النشاط الاقتصادي غير النفطية.

---

[4] - د. محمد عدنان وديع الموارد البشرية: خصائص السكان وسوق العمل في الوطن العربي، دراسة اعدت في إطار مشروع بحثي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1995 ص54.

[5] - د. مصطفى العبد الله الكفري، د. عصام خوري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1993، ص 159.

وتشير البيانات إلى أن الأقطار العربية الغنية بالنفط تستقبل القوى العاملة العربية وغير العربية وبخاصة العمالة الآسيوية، وتشير إحصاءات عام 1975 إلى أن القوى العاملة العربية الوافدة تشكل غالبية العمالة المنتقلة إلى الأقطار العربية المستقبلة للعمالة حيث كانت تشكل حوالي 71 % من العمالة الكلية المنتقلة إليها، وتراجعت هذه النسبة لتصل في عام 1980 إلى حوالي 65 % وهي ما تزال في تراجع مستمر مع العلم أن حجم القوى العاملة العربية المطلقة المنتقلة إلى الدول الغنية بالنفط قد ازداد من 1.3 مليون عامل في عام 1975 إلى نحو 3.7 مليون عامل في عام 1980 . [6]

وتدل الإحصاءات على أن ثلثي القوى العاملة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1975 كان من الأجانب وغالبيتهم الساحقة من الآسيويين وبخاصة الهند والباكستان، في حين تصل نسبة العرب إلى 20 %. وبين هؤلاء الآسيويين ارتفع معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي إلى نحو 80 %، بينما نجد أن هذا المعدل بين العرب الوافدين يتجاوز النصف بقليل، ويوضح هذا الفارق اصطحاب العرب الوافدين لأسرهم بدرجة أكبر من العمال الآسيويين.

ولابد من الإشارة إلى وجود قوى عاملة وافدة غير عربية تعمل في الدول العربية الغنية بالنفط، حيث يصل عدد العمال الآسيويين في دول الخليج العربي إلى حوالي 3 ملايين عامل. ومخاطر تواجد مثل هذا الحجم من العمالة الوافدة غير العربية يدعو إلى مزيد من التفكير في تبني سياسة عربية موحدة تجاه هذه الظاهرة بمختلف جوانبها القومية والاجتماعية والاقتصادية.

والأخطر من هذا كله أننا نلاحظ تراجع حصة العمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي لصالح العمالة الآسيوية الوافدة. وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية.

وتتباين تقديرات تحويلات القوى العاملة العربية المهاجرة سواء تمت نقداً أو عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وذلك حسب الدولة

---

[6] - سوق العمل: هو مجال عرض العمل والطلب عليه.

وحسب المصادر المختلفة لهذه التقديرات. وتشير البيانات إلى أن قيمة تحويلات العمالة المصرية المهاجرة إلى النفط لا تذكر في الستينات، وفي عام 1973 كانت أقل من مليون دولار ثم قفزت إلى حوالي 750 مليون دولار في عام 1976 وتجاوزت مبلغ 1500 مليون دولار في عام 1978 لتصل إلى أعلى رقم في عام 1980 / 1981 حيث بلغت 3000 مليون دولار. لقد فاقت قيمة تحويلات المصريين العاملين في الخارج دخل مصر من السياحة ومن قناة السويس ومن صادرات النفط بل فاقت دخل هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة في بداية الثمانينات. [7]

من أهم آثار هجرة القوى العاملة العربية إلى الدول العربية الغنية بالنفط عل اقتصاديات البلدان المرسلة:[8]

- إذكاء التطلعات الاستهلاكية القائمة على نمط الاستهلاك الغربي، مما أدى إلى فتح سوق أمام منتجات الدول الصناعية المتقدمة.
- إضعاف القدرة الإنتاجية في الدولة، وأصبح الطلب يتركز على المنتجات المستوردة لعدم توفر الإنتاج المحلي أو تدني مواصفاته.
- تأمين مصدر يؤمن القطع الأجنبي للاقتصاد الوطني، اللازم لتسديد فاتورة التي تزايدت مع سيادة نمط الاستهلاك الغربي.
- إفراغ البلد من اليد العاملة المنتجة ـ وبخاصة ذات الإنتاجية العالية والمتميزة.
- فصم عرى العلاقة بين رفاه الوطن ورفاه المواطن، حيث بدأ المواطن يبحث عن طريق الخلاص الفردي. وتوطيد النزعة

---

[7] ـ د. محمد عدنان وديع، الموارد البشرية: خصائص السكان وسوق العمل في الوطن العربي، دراسة أعدت في إطار مشروع بحثي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1995، ص 38.

[8] ـ د. محمد عدنان وديع، الموارد البشرية: خصائص السكان وسوق العمل في الوطن العربي، دراسة أعدت في إطار مشروع بحثي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1995، ص 39.

الفردية في حل المشاكل الخاصة من الحلول المجتمعة أو الجماعية.

وخلافاً لما هو شائع حول الفائدة الكبيرة التي تجنيها البلدان المرسلة لقوة العمل، نلاحظ أن لهذه الظاهرة آثاراً سلبية على البلدان المرسلة قد تصل إلى حد مدمر أحياناً وبخاصة على المدى الطويل. على الرغم من أن البعض يرى أن هذه الظاهرة دليلاً على قدر من التكامل الاقتصادي العربي في مجال العمل ولكنها تظل تطرح العديد من القضايا والتساؤلات على مستوى الوطن العربي.

إن هجرة القوى العاملة العربية إلى الدول العربية الغنية بالنفط هي أساساً هجرة مؤقتة حيث لا يسمح للقوى العاملة العربية الوافدة بالاستقرار في البلدان العربية النفطية لو أرادت، ويترتب على ذلك معدل دوران عالٍ للعمال الوافدين ويعني أنه إذا كان هناك حوالي مليوني عامل عربي وافد في لحظة بداية الثمانينات واستمر هذا المعدل فإن عدد العمال العرب الوافدين على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً سيكون أكثر من ذلك بكثير. ومؤدى هذا الوضع أن عدد العرب من عاملين ومعولين من الذين تصلهم آثار هجرة القوى العاملة المباشرة أو الآثار غير المباشرة على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً ربما يصل لغالبية سكان الدول المرسلة بشكل عام. [9]

3ـ تأثير هجرة القوى العاملة العربية على الأفراد:

من أهم دوافع هجرة القوى العاملة العربية إلى الدول العربية الغنية بالنفط عوامل الدفع والجذب التي كانت تتفاوت في تأثيرها من دولة إلى دولة أخرى ومن فرد لآخر. وتمثلت عوامل الدفع بالأوضاع الاقتصادية الصعبة في الدول المرسلة وعدم توفر فرص العمل المناسبة والدخل الكافي، وظلت الاعتبارات الاقتصادية العامل الأهم على جانبي الدفع والجذب على حد سواء، وكانت من القوة بمكان تغلبت في كل الحالات تقريباً على السلبيات الاجتماعية التي

[9] - د. محمد عدنان وديع، المصدر السابق، ص 74.

ترتبت في كثير من الأحيان على قرار الهجرة في البلدان المرسلة أو أثناء العمل في البلدان المستقبلة.

إضافة إلى ذلك سياسة الدول المرسلة في تشجيع الحكومة على الهجرة إلى الدول العربية الغنية بالنفط جعلت رئيس مجلس الوزراء في واحدة من هذه الدول يصرح في منتصف السبعينات من هذا القرن لا بد أن يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمالة واضحاً كهدفنا بالنسبة لتصدير القطن والأرز وأن نكسر الكلام الخاص بقيد الهجرة وعدم تصدير البشر. [10] دون أن يتذكر رئيس مجلس الوزراء أن هناك فارقاً جوهرياً بين البشر والسلع. فالبشر ينتجون السلع وهم عماد المجتمع الإنساني.

كما حملت الهجرة في طياتها بالنسبة للفرد إمكان ادخار مبلغ من المال يساعده على مواجهة احتياجاته الاقتصادية الملحة والمقبلة عن طريق العمل في أحد البلدان النفطية وبخاصة إمكانية استملاك أصل رأسمالي يوفر له متطلبات اقتصادية مستقبلية وإن لم يتحقق هذا الهدف بالمستوى نفسه المتصور قبل الهجرة.

وعلى الصعيد الفردي يمكن القول أن هجرة العمال العرب قد ترتب عليها، حصول العمال المهاجرين إلى الأقطار العربية النفطية على معدلات أجور ومستويات دخول حقيقة أعلى مما كانوا يحصلون عليه، أو يمكنهم الحصول عليه في الأقطار العربية التي ينتمون إليها.

وتشير بعض الدراسات إلى أنه (إذا أخذنا متوسط الأجر السنوي لفئة المدرسين في مصر والسودان في منتصف السبعينات فإننا نجد أن متوسط الأجر في الكويت كان 600% منه وفي كل من السعودية وليبيا 500 % وفي عُمان 400 % وبالنسبة للفئة الوسطى من موظفي الحكومة في كل من مصر والسودان كانت معدلات التفاوت 400 % في كل من الكويت والسعودية و 300 % في كل من ليبيا وعُمان ويضاف لهذا الأجر النقدي ما قد يعطى للفرد

[10] - انظر، بحث للكاتب بعنوان، توزع وحركة القوى العاملة وارتباطها بعملية التنمية. قدم إلى ندوة الحركية السكانية والتخطيط الإنمائي في العالم العربي نظمتها منظمة العمل الدولية - دمشق 1992.

المنتقل من سكن مجاني أو من خدمات اجتماعية وصحية أو تعليمية لأبنائه مجاناً أو بأثمان رمزية.

وهذا يعني حصول العمال المهاجرين إلى الأقطار العربية الغنية بالنفط على دخول حقيقة أعلى مما يحصلون عليه في الأقطار الأم.

لا تقتصر آثار هجرة القوى العاملة العربية إلى الدول العربية الغنية بالنفط على العمال المهاجرين، ولكن تنسحب، بأشكال مختلفة، على أسرهم ومعوليهم، سواء صحبوهم للأقطار النفطية أو بقوا في البلدان المرسلة. كما ينسحب على النشاط الاقتصادي في البلد عندما يرغب المهاجر ببناء مسكن بأموال التحويلات أو إقامة منشأة زراعية أو صناعية. وهذا يعني أن أعداداً كبيرة من السكان المقيمين يتأثرون بظاهرة انتقال القوى العاملة إلى الدول الغنية بالنفط.

وبعد فترة من إقامة مرهقة بسبب قسوة الظروف المناخية يتبين للعامل الوافد أن العمل والإقامة في الدول الغنية بالنفط نعمة مختلطة بنقمة. وتضم الجوانب الإيجابية للهجرة، تأمين دخل عالٍ يوفر مستوى معيشياً أعلى للوافد وعائلته خلال فترة الهجرة. أما الجوانب السلبية فهي عديدة منها:

- المتاعب العاطفية والاجتماعية الناجمة عن الابتعاد عن الأهل والوطن.
- شعور الوافد بأنه يعامل كمقيم من الدرجة الثانية أو أقل.
- حالة العمل المأجور التي يعامل بموجبها الوافد كمرتزق يجب أن يعمل كما يُطلب منه مقابل الأجر الذي يحصل عليه بدلاً من أن يشارك في اتخاذ القرار.

وطبيعي أن درجة المعاناة تختلف من دولة لأخرى ومن مهاجر لآخر حسب الموقع الوظيفي والمكانة الاجتماعية والظروف المحيطة بالعمل.

سادساً ـ الهجرة العائدة من الدول العربية الغنية بالنفط إلى الدول المرسلة للعمالة:

يبدو التطور الأهم في ظاهرة هجرة القوى العاملة العربية إلى الدول العربية الغنية بالنفط في تزايد الاتجاه الانكماشي الذي حدث في أسواق العمل

في البلدان المستقبلة لقوة العمل. فقد تحالفت تطورات سوق النفط العالمي (أزمة النفط المعكوسة) وبخاصة تراجع أسعار النفط، وحرب الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية) مما أدى إلى حدوث جو من الركود الاقتصادي اجتاح كافة بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق وتفاوت مداه، ورد الفعل إزاءه من بلد لآخر، وكان له انعكاسات مهمة في تقليص وتضييق سوق العمل وبخاصة على العمالة الوافدة [11]. كما أن اجتياح الكويت وحرب الخليج الثانية ذات التكاليف الباهظة قد أدت إلى حدوث نكسة في سوق العمل في دول الاستقبال. وتحول هذه الدول من دول فائض حالي إلى دول عجز ومديونية خارجية. مما أدى إلى تقليص العمالة العربية الوافدة. والاستعاضة عنها بالعمالة الآسيوية وغيرها.

ونتيجة لذلك تتابعت إجراءات التقشف في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ابتداء من تأجيل أو إلغاء مشروعات جديدة، مروراً بالتضييق في التعاقدات الجديدة للعمالة العربية الوافدة وانتهاء بتسريحات واسعة النطاق في مختلف الدول العربية لأسباب سياسية أو غير ذلك. كما تراجعت الفائدة من هجرة العامل الوافد بسبب الانكماش الاقتصادي وتراجع الدخول والقيود على التحويلات. كل هذه العوامل أدت إلى حدوث ظاهرة جديدة في الهجرة والتي تسمى الهجرة العائدة إلى بلد المنشأ مثل مصر واليمن والأردن.

من أهم نتائج أزمة النفط المعكوسة فيما يتعلق بانتقال القوى العاملة العربية ظهور ما يسمى بالهجرة العائدة، نتيجة لاستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية والانحسار الاقتصادي بسبب تراجع أسعار النفط، وإنجاز مرحلة التوسع في التشييد وإنشاء البنى الأساسية في الدول العربية الغنية بالنفط، وتراجع نسبة العمالة العربية الوافدة إلى أقطار الخليج العربية في إجمالي العمالة الوافدة لهذه الدول.

ومن المتوقع تعاظم عدد العائدين من العمال العربي الذين هاجروا إلى النفط بعد أن بدأت الدول المستقبلة لهم بإبداء رغبتها في الاستغناء عن

---

[11] ـ د. نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 52 ص 66.

خدماتهم. ومن المتوقع أن يتمركز العائدون إلى بلادهم في المدن الكبرى مما سيزيد من الضغوط على القطاع الحديث في استيعابهم.

وسوف تؤدي الهجرة العائدة إلى تدني كمية التحويلات التي كانت كثير من الدول العربية تعتمد عليها في تغطية العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات. وهذا بدوره سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والأوضاع المعيشية للمواطنين في الدول التي ستستقبل الهجرة العائدة.

وبعد أن غدت تحويلات العاملين في الأقطار العربية الغنية بالنفط من المكونات الرئيسية للدخل القومي القابل للتصرف في الاقتصاد الوطني للأقطار المرسلة للقوى العاملة أخذت حصيلة النقد الأجنبي المتولدة من تحويلات العاملين في الدول الغنية بالنفط تتراجع تدريجياً منذ عام 1986، عندما بدأت الدول المستقبلة بتطبيق برامج للاستغناء عن بعض العاملين الوافدين إليها.

ومع بداية يناير / كانون الثاني / 1985 تضمنت الخطة التنموية الجديدة في السعودية تسريح 500000 عامل إلى 600000 عامل أجنبي وخلال شهر يوليو / تموز / من نفس السنة ورد في بعض الصحف اللبنانية أن العمال اللبنانيين سيغادرون العربية السعودية بمعدل 50000 عامل في الشهر. كما بينت دراسة قامت بها وكالة المخابرات الأمريكية خلال شهر يوليو / تموز / ونشرتها نيويورك تايمز أن مليوناً إلى مليون ونصف من المهاجرين في الدول النفطية العربية سيعودون إلى بلادهم خلال سنة 1986. [12]

وإن كانت الأرقام المذكورة أعلاه، حول عودة المهاجرين إلى وطنهم الأم، غير دقيقة ومتضاربة أحياناً، غير أنه بدون شك بدأنا نشاهد عودة الجيوش من المهاجرين إلى النفط قد بدؤوا رحلة العودة إلى البلدان المرسلة. مما سيكون له تأثير كبير على الوضع الاقتصادي وعلى الاستقرار الداخلي

[12] - د. نادر فرجاني، المصدر السابق ص 64-65.

في مجموعة الدول العربية المصدرة للقوى العاملة وبخاصة في مصر والسودان وتونس والأردن وسورية والمغرب واليمن.

كان ولا يزال المطلوب من النفط العربي أن يضطلع بمهمة قيادة تنمية حقيقية وشاملة على مستوى الوطن العربي ككل، تقوم على أرضية تشغيل القوى العاملة العربية وزيادة الإنتاج المادي والاعتماد الجماعي على الذات والاكتفاء الذاتي نسبياً، ومن ثم تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية والتوصل إلى استقلال اقتصادي عربي ونفي التبعية وبلوغ هذا الهدف يستوجب الانطلاق من قدرة بشرية وتكنولوجية وإنتاجية وقيم مسيطرة وسلوك اجتماعي فيما يختص بالسلطات السياسية من جهة، وبالجماهير من جهة أخرى. [13] (وبذلك تستطيع بناء تنمية حقيقية شاملة وتصحيح الخلل المتفاقم في التوازن الإنمائي الذي يشاهد حالياً على الساحة العربية). [14]

ولكن هل يستطيع النفط ذلك؟ إنه أمر مرهون بإرادة القيادات السياسية في مختلف أرجاء الوطن العربي.

ومن أهم خصائص سوق العمل العربية: [15]

1) تجزئة اسواق العمل العربية مابين أسواق عمل قومية وقطرية ومابين أسواق متعددة داخل كل قطر.

2) اختلالات في التركيب والتوزيع السكاني والعمالي من حيث الكم والنوع فيما بين الدول العربية وطردا مع توافر الموارد.

3) عمالة غير ماهرة يقابلها عمالة ماهرة وكفاءات ولكن مهاجرة الى خارج الوطن العربي.

4) ارتفاع في نسب البطالة والبطالة المقنعة على كافة المستويات والمهارات.

---

[13] - مجلة الوحدة العدد / 43 / السنة الرابعة، نيسان 1988 ص 37 انظر، The (New York Times) October 1985.

[14] - د. يوسف عبد الله صايغ. النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1981 ص 43، أنظر، مجلة الوحدة، المصدر السابق ص 14

[15] - مؤتمر غرف الصناعة والتجارة والزراعة للدول العربية، الدورة الثلاثون دمشق 1988 ص248.

5) اختلالات قطاعية وانتاجية ومهنية على مستويات الكم والنوع واختلالات في توزيع الدخل فيما بين الأقطار العربيةنفسها وفي داخل كل قطر على حدةوتضخم الاستخدام في القطاع العام.

6) استمرار تركز قوى العمل في معظم الدول العربية في قطاعات الانتاج الأولى أي الزراعة والصيد والصناعات الاستخراجية واستمرار غلبة القطاع التقليدي على القطاع الحديث في معظم البلدان العربية بالرغم من الجهود الانمائية التي بذلت خلال العقود الماضية.

7) استمرار ضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

8) تعاظم نمو التشغيل في القطاع غير المنظم وفي القطاع الهامشي على حساب القطاع المنظم والذي يشكل هدرا للموارد وافقارا لاقتصاديات البلاد بالرغم من كل ماقيل عن مساهمته الى الناتج القومي

9) ضعف الحماية الاجتماعية.

10) ازدواجية السوق بين تقليدية وأخرى حديثة.

11) حركية القوى العاملة العربية من قطاع لآخر ومن منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدةوحركية بين أقطار الوطن العربي أو خارج الوطن العربي بكامله.

مما تقدم نلاحظ نقصا كبيرا في تنظيم القوى البشرية في الوطن العربي، مما يؤدي الى انخفاض مستوى أدائهاومساهمتها في عملية التنمية الشاملة، ولكننا نلاحظ أن وتيرة تزايد السكان عالية في الوطن العربي وسوف تبقى هكذا الى أمد غير قصير، وهذا ينعكس سلبا على مقدار زيادة متوسط دخل الفرد على المدى القصير، في حال عدم حدوث وتائر عالية في التنمية الشاملة.

كما نلاحظ عدم التوازن في توزيع السكان الوظيفي بين قطاعات الاقتصاد الوطني الأمر الذي يؤثر سلبا على تحقيق عملية التنمية اضافة الى تدني مهارة وانخفاض كفاءة القوة العاملة، وارتفاع حجم العاملين غير المؤهلين، وانتشار الأمية في صفوف الطبقة العاملة وهذا يحتاج الى معالجة حاسمة في إطار تغيير بنية الاقتصاد الوطني وتطوير كفاءة المتعلمين وزيادة

مهارة الكوادر، ليتلازم نع عملية القضاء على الأمية بين العاملين في مختلف قطاعات الاقتصاد .

أ. د مصطفى محمد العبد الله

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) وعوائد الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 1970 - 1994 (مليار دولار).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	العوائد النفطية الاسمية	العوائد النفطية الحقيقية
1970	8.78	1.23	-
1975	68.51	49.43	-
1980	437.4	216.96	98.66
1985	374.7	87.50	45.76
1990	460.8	103.05	36.09
1994	502.5	86.80	31.38

المصدر. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995، صندوق النقد العربي ـ الإمارات العربية المتحدة.